الفصل السادس

تمويل التعليم

نتناول فى هذا الفصل قضية تمويل التعليم من جوانبها المختلفة. وفى هذا الصدد فإننا نتناول الموضوع من النواحى الآتية:

١) دور الحكومات فى تمويل التعليم.

٢) أهمية فرض رسوم دراسية لتغطية جزء من تكاليف التعليم.

٣) تقديم قروض للطلبة (أو بنك الطلبة).

٤) تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى.

٥) مساهمة المجتمع العينية فى دعم التعليم.

وسوف نتناول كل نقطة من هذه النقاط بشىء من التفصيل.

أولا: دور الحكومات فى تمويل التعليم:

يعتمد التعليم فى الدول النامية أساسا على التمويل المقدم من جانب الحكومات وذلك على عكس الحال فى البلدان الصناعية المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص دورا مؤثرا فى تمويل تكاليف التعليم. وبينما أخذ دور الحكومات يزداد فى البلدان النامية فإن دور هذه الحكومات قد أخذ يتقلص بالنسبة لتمويل التعليم فى الدول الصناعية المتقدمة. وقد سبق أن عرضنا فى جدول (٤-٢) عن تطور الانفاق العام (أو الحكومى) على التعليم كنسبة من الناتج القومى الاجمالى وكنسبة من جملة الانفاق الحكومى فى مجموعة من الدول. ويبين هذا الجدول أن الانفاق على التعليم فى دولة نامية مثل الجزائر قد أخذ فى الزيادة من ٢٣٪ من جملة الانفاق الحكومى عام ١٩٧٥ إلى ٢٧,٨٪ عام ١٩٨٧. أما بالنسبة لمصر فإن رقم الانفاق على التعليم قد بلغ ١١,٥٪ عام ١٩٨٥.

أما بالنسبة للدول المتقدمة فإن دور الحكومات فى تمويل التعليم قد تقلص بعض الشىء خلال الثمانينات وذلك بسبب الركود الاقتصادى الذى ساد هذه البلدان وأدى إلى ازدياد عجز الموازنات الخاصة بها. فمثلا بالنسبة لالمانيا الغربية فقد انخفض الانفاق

الحكومى على التعليم من ١٠,٧٪ من جملة الانفاق الحكومى عام ١٩٧٥ إلى ٩,٢٪ عام ١٩٨٦. أما فى هولندا فقد انخفض رقم الانفاق على التعليم من ٢٣,٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٦,٤٪ عام ١٩٨٥. وفى المملكة المتحدة فقد انخفض معدل الانفاق الحكومى من ١٤,٣٪ عام ١٩٧٥ إلى ١١,٣٪ عام ١٩٨٤ (جدول ٤-٢).

ومن الجدير بالذكر فإنه اذا كان دور الحكومات فى البلدان المتقدمة فى تمويل التعليم قد تقلص بعض الشىء على نحو ما تقدم فإن دور القطاع الخاص قد ازدادت أهميته فى هذا الصدد. ومن العوامل التى ساعدت على ازدياد أهمية التمويل الخاص:

١- ارتفاع مستوى المعيشة مما مكن الكثيرين من تغطية تكاليف تعليم أبنائهم، وبالتالى فإنهم ليسوا فى حاجة إلى الدعم الحكومى.

٢- ازدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها فى تمويل التعليم بفضل الارباح الطائلة التى حققتها خلال السبعينيات والثمانينيات. هذا فضلا عن الحوافز والمغريات التى تعطى لهذه المؤسسات ومنها الاعفاء من الضرائب على التبرعات والهبات التى تقدمها للتعليم ولغيره من الأغراض الاجتماعية والانسانية.

٣- ومن العوامل التى أدت إلى ازدياد أهمية التمويل الخاص وقللت من الأهمية النسبية للتمويل العام هو بطء معدل نمو السكان (١٪ فى المتوسط سنويا) مما قلل الضغط على المؤسسات التعليمية من الحضانة حتى الجامعة.

أما بالنسبة لمعظم الدول النامية فإن دور الحكومات فى تمويل التعليم هو دور أساسى بل أنه بالنسبة لبعض الدول ومن بينها مصر فإن دور القطاع الخاص (من تبرعات وغيرها) فى تمويل التعليم محدود للغاية، والاعتماد يكاد يكون كليا على الحكومة فى الانفاق على التعليم.

أما عن المعونات الخارجية فإنها تشتمل على الأموال المقدمة من جهات أجنبية سواء أكانت حكومات أو صناديق تنمية أقليمية أو عالمية أو البنك الدولى أو غير ذلك. وبعض هذه المعونات عبارة عن منح لا ترد ولكن معظمها عبارة عن قروض ولكنها بشروط ميسرة ولذلك فإنها تحمل اسم معونات. وتوجه هذه المعونات لانشاء مدارس جديدة وكذلك لتدعيم المدارس القائمة عن طريق تزويدها بالمعامل والتجهيزات والادوات

لرفع كفاءة العملية التعليمية. هذا فضلا عن تدريب المعلمين واعضاء هيئات التدريس وارسال البعثات إلى الخارج. وقد زاد دور المعونات الخارجية الموجهة نحو التعليم خلال السبعينيات. وقد لعب البنك الدولى دورا كبيرا فى هذا الخصوص.

إلا أنه يمكن القول أنه رغم زيادة دور المعونات الخارجية فى تمويل التعليم فى البلدان النامية فإن نصيب هذه المعونات يقل عن ١٠٪ من ميزانية التعليم فى هذه البلدان. وفى مصر فإن هذه النسبة تعتبر ضئيلة للغاية. فمثلا تقدر المعونات الاجنبية – التى تشكل الباب الرابع من الموازنة – حوالى ٣٠ ألف جنيه بالنسبة لموازنة التعليم فى محافظة الاسكندرية عن عام ١٩٨٧/ ١٩٨٨ فى الوقت الذى بلغ فيه اجمالى موازنة التعليم عن العام المذكور ٧٥,٦ مليون جنيه(١). وبالنسبة لجامعة الاسكندرية فان المعونات والقروض الاجنبية بلغت ٤,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ واجمالى الموازنة حوالى ٨٥,٥ مليون جنيه أى بنسبة قدرها ٥,٣٪. أما فى عام ١٩٩٠/٨٩ فإن مقدار المعونات الخارجية قد انخفض إلى ٦٠٠ ألف جنيه فى حين بلغ اجمالى الموازنة ١٠٧,٨ مليون جنيه أى أن المعونات الخارجية كانت تمثل أقل من ١٪(٢). وخلاصة القول فإنه على الرغم من حيوية المعونات الخارجية، الا أنها تمثل نسبة ضئيلة من الانفاق على التعليم فى مصر. ويظل الاعتماد شبه الكلى على التمويل الحكومى.

أهمية تقديم دعم للتعليم من جانب الحكومات:

توجد ثلاثة عوامل تبرر قيام الحكومات بدعم التعليم وهى:(٣)

١- الوفورات الخارجية externalities وهى التى توجد طالما كانت المنافع الاجتماعية social benefits التى تأتى من التعليم تفوق المنافع الخاصة Private benefits التى يحصل عليها الأفراد. وعلى ذلك فإن تقديم دعم للتعليم من جانب الحكومة من

---

(١) محافظة الاسكندرية، مديرية التربية والتعليم، الادارة العامة للموازنة.

(٢) جامعة الاسكندرية، الادارة العامة للموازنة.

(3) G.Pscharopoulos & M. Woodhall, Education for Development, pp. 137-138.

شأنه أن يؤدى إلى الاستغلال التام للمرافق والإمكانيات التعليمية سواء المادية أو البشرية منها.

٢- تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص. فلو كان التعليم خاصا وبمصروفات كاملة فإن الأفراد القادرين هم الذين سوف يذهبون إلى المدارس. كذلك فإن الافراد المتعلمين سوف يشغلون وظائف مميزة ويحصلون على دخول أعلى طيلة حياتهم العملية بالمقارنة بالأفراد غير المتعلمين.

٣- انتشار ظاهرة وفورات الحجم Economies of scale فى التعليم. وعلى ذلك فإن حسن استغلال هذه الوفورات ومن ثم تخفيض تكلفة تعليم كل طالب، يتطلب القيام بالتعليم على نطاق كبير. وأن ذلك يتطلب تقديم دعم كبير من جانب الحكومات.

وعلى ذلك فإن تقديم دعم هام من جانب الحكومات للتعليم يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق العدالة والكفاءة والاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية واقتصاديات الحجم الكبير. ويدور التساؤل حول نصيب التمويل الحكومى ونصيب التمويل الخاص؟ وفى هذا الصدد فإن بعض الدراسات تقترح أن يكون تمويل التعليم مشتملا على مجموعة من الوسائل تستخدم سويا كحزمة as a package من أهمها ما يلى:

١- الاعانات الحكومية. ٢- المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلاب.

٣- القروض المقدمة للطلبة.

وتتصدى هذه الدراسات لتقييم الوسائل المختلفة المذكورة لتمويل التعليم من ناحيتى العدالة والكفاءة وذلك فى الاطار الخاص بظروف كل دولة نامية.

فمثلا بالنسبة للإعانات subsidies التى تقدمها حكومات الدول النامية للتعليم العالى فإن أبناء الفقراء فى هذه الدول لا يستفيدون من هذا النوع من التعليم المدعوم أو المجانى free education. وان ابناء الاثرياء هم أكثر الناس استفادة من التعليم العالى المجانى. ولما كانت الحكومات تحصل على الأموال اللازمة لدعم التعليم عن طريق التوسع فى فرض الضرائب غير المباشرة على أفراد الشعب، ولما كان وقع هذه الضرائب شديدا على الطبقات الفقيرة التى لا يستفيد الكثير من أبنائها بالتعليم العالى، فإن محصلة دعم التعليم وخاصة التعليم العالى تنتهى إلى قيام الفقراء من

دافعى الضرائب غير المباشرة بتحويل جزء من دخولهم إلى الطبقات الغنية.

ولتوضيح ذلك فإننا سوف نسوق المثال التالى والذى يعرضه لنا الجدول رقم (٦-١) الخاص بنتيجة امتحان الثانوية العامة لعام ١٩٩٠ للطلبة الناجحين وللطلبة المتفوقين فى كل من المدارس الرسمية ومدارس اللغات فى كل من القسم العلمى والقسم الادبى فى محافظة الاسكندرية. ويتضح من الجداول أن نسبة النجاح فى مدارس اللغات أعلى بكثير من نسبة النجاح فى المدارس الرسمية. كذلك فإن نسبة الطلبة المتفوقين فى مدارس اللغات أعلى بكثير جدا من نسبة الطلبة المتفوقين فى المدارس الرسمية سواء فى القسم العلمى أو القسم الادبى. وهذا يعنى ببساطة أن الطلاب المتخرجين من مدارس اللغات سوف يدخلون كليات "القمة" (الطب، الصيدلة، طب الاسنان، الهندسة) بالنسبة لطلاب القسم العلمى، (وكليات السياحة، والاقتصاد والعلوم السياسية والالسن) بالنسبة لطلاب القسم الادبى. هذا فضلا عن أن الغالبية العظمى من بقية الطلاب سوف يجدون أماكن لهم فى الجامعات. أما طلاب المدارس الرسمية فإن الكثيرين منهم لن يجدوا مكانا فى الجامعة بسبب انخفاض الدرجات الحاصلين عليها.

ومن الجدير بالذكر فان طلاب مدارس اللغات هم من طبقات ذات دخل مرتفع أو دخل متوسط. أما معظم طلاب المدارس الرسمية فهم من الطبقات الفقيرة. وطالما أن التعليم الجامعى بالمجان فان معظم المستفيدين منه هم من أبناء الطبقات القادرة فى حين أن الطبقات الفقيرة تساهم فى دعم التعليم عن طريق الضرائب التى يدفعونها للدولة وخاصة الضرائب غير المباشرة. وهكذا نصل إلى نتيجة مؤداها أن الطبقات الفقيرة تساهم فى تعليم أبناء الاغنياء فى مرحلة التعليم الجامعى. ناهيك عن القول بأن خريجى كليات القمة السابق ذكرها من أبناء الطبقة الثرية والطبقة المتوسطة، سوف يشغلون وظائف مجزية (ماديا واجتماعيا) فور تخرجهم بينما زملاؤهم من أبناء الطبقات الفقيرة – والذين تخرجوا فى الكليات الاخرى – سوف ينتظرون سنوات حتى يأتى دورهم فى التعيين فى وظائف عادية قليلة الاجر وضعيفة المركز الاجتماعى. وهذا يتنافى مع مبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص ويضعف كثيرا من الاساس الذى يعتمد عليه المدافعون عن المجانية (السداح مداح) فى التعليم.

جدول(٦-١)

نسب النجاح والتفوق لطلبة وطالبات القسم العلمى والقسم الادبى بمحافظة الاسكندرية

أ- ادارة وسط التعليمية

	القسم العلمى				القسم الادبى			
	المدارس الرسمية		مدارس اللغات		المدارس الرسمية		مدارس اللغات	
	نسبة النجاح	نسبة التفوق	نسبة النجاح	نسبة التفوق	نسبة النجاح	نسبة التفوق	نسبة النجاح	نسبة التفوق
البنون	٦٥,٩	١٧,٨	٧٦,٤	٤٠,٦	٧٢,٠	١٠,٢	٩٧,٠	٦٣,٦
البنات	٥٩,٦	١٦,٦	٨٨,٥	٥٨,١	٧١,٦	١٢,١	٩٠,٦	٥٤,٤

ب- ادارة شرق التعليمية

البنون	٥٥,٣	١٠,٤	...	...	٦٨,٠	٨,٨	...	...
البنات	٥٧,٧	١٤,٩	١٠٠,٠	٨٢,٠	٧٣,٧	١٠,٩	٩٨,٣	٧٩,٣

المصدر:

وزارة التربية والتعليم، لجنة النظام والمراقبة/ قطاع الاسكندرية، نتيجة امتحان شهادة الثانوية العامة عام ١٩٩٠.

ثانيا: فرض رسوم دراسية لتغطية جزء من تكاليف التعليم:

أخذت معظم الدول النامية بمبدأ مجانية التعليم. وقدأخذت مصر بهذا المبدأ منذ بداية الثورة فى عام ١٩٥٢. ولكن بعض الدول تقتصر المجانية على مرحلة التعليم الاساسى، بينما تمتد المجانية فى دول أخرى لتشمل جميع المراحل بما فيها مرحلة التعليم الجامعى كما هو الحال فى مصر حيث تمتد المجانية لتشمل التعليم الجامعى بما فيه الدراسات العليا (دبلومات عليا، ماجستير، دكتوراه). ولا ضير من الأخذ بمبدأ مجانية التعليم اذا كانت الدولة غنية كما هو الحال فى دول الخليج البترولية.

ولكن معظم الدول النامية تعانى من عجز كبير فى موازنتها وتعتمد كثيرا على التوسع فى اصدار أوراق البنكنوت مما يزيد من حدة التضخم. كذلك فإن استمرار مجانية التعليم تعنى قلة الاموال المتاحة للانفاق على التعليم مما يؤدى فى النهاية إلى قلة الاماكن المتاحة فى المدارس بالنسبة للتلاميذ الجدد، وكذلك ازدحام الصفوف أو ازدياد الكثافة مما يترتب عليه تدهور الخدمة التعليمية.

ومن الجدير بالذكر فقد اثبتت بعض الدراسات أن فرض رسوم تعليمية من شأنه أن يزيد الطلب على التعليم وذلك فى حالة استخدام الاموال المتاحة من هذه الرسوم فى بناء مدارس جديدة فى الأماكن النائية المحرومة من الخدمة التعليمية، وكذلك تحسين الخدمة التعليمية ذاتها[1]. فمثلا لو تم التوسع فى اقامة مدارس فى المناطق الريفية البعيدة عن المدن وبالتالى اتيحت الفرص لكثيرمن الاطفال أن يذهبوا إلى هذه المدارس بعد أن كانوا محرومين من التعليم، فإن الطلب على التعليم يكون قد تزايد نتيجة لفرض هذه الرسوم. كذلك فإن استخدام العائد من الرسوم الدراسية فى التوسع فى بناء فصول جديدة مما يؤدى إلى تقليل الكثافة، وكذلك التوسع فى نظام اليوم الدراسى الكامل بدلا من وجود فترتين أو ثلاث فترات فى بعض المدارس. وأن تحسين كفاءة المدارس على هذا النحو من شأنه أن يشجع الاباء على الحاق أبنائهم بالمدارس

(1) G. Psacharopoulos & M. Woodhall, Education for Development, p.150

الرسمية بدلا من المدارس الخاصة. وكذلك يؤدى توفير مكان فى المدرسة ومزيد من الرعاية من جانب المدرس وادارة المدرسة إلى الاقلال من حالات الرسوب وحالات الهروب من المدرسة. وكذلك تقليل الحاجة إلى الدروس الخصوصية وهى التى أصبحت من الانتشار وارتفاع التكلفة بحيث جعلت التعليم الحكومى عالى التكلفة فى حقيقة الامر. وجعلت مبدأ التعليم المجانى يدعو إلى السخرية. إذاً فان فرض رسوم للتعليم – طالما أنها معقولة – سوف يكون له اثار ايجابية على العملية التعليمية وسوف يرحب به المواطنون الذين أصبحوا لا يؤمنون بجدوى التعليم المجانى ردىء المستوى.

ونقترح فيما يلى (جدول ٦–٢) خطة لفرض رسوم "خدمات ونشاط وكتب وكمبيوتر" على الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة والدخل المتوقع من هذه الرسوم هذا مع عدم الاخلال بمبدأ مجانية التعليم.

obeikandl.com

جدول(٦-٢)
العائد من الرسوم المقترحة فى مراحل التعليم المختلفة(١)

مرحلة التعليم	عدد الطلاب	الرسم المقترح مقابل الخدمات والنشاط والمعامل والكتب (جنيه)	الدخل المتوقع مليون جنيه
١- مرحلة التعليم العام:			
الابتدائى	٦,٦ مليون طالب	٤٥	٢٩٧,٠
الاعدادى	٢,٣ مليون طالب	٦٥	١٤٩,٥
الثانوى العام	٤٨٦ ألف طالب	٨٥	٤١,٣
الاجمالى			٤٨٧,٨
٢- مرحلة التعليم الجامعى			
الليسانس والبكالوريوس			
كليات نظرية	٢٩١,٠٠٠	٩٠	٢٦,٢
كليات عملية	١٧٤,٠٠٠	١٥٠	٢٦,١
			٥٢,٣
٣- مرحلة التعليم العالى:			
(الدراسات العليا)			
بالنسبة للدراسات العليا نقترح فرض الرسوم الاتية الخاصة بالنشاط والمعامل وغيرها:			
	دبلومات	١٠٠ جنيه فى السنة الواحدة	
كليات نظرية	ماجستير	٢٠٠ جنيه فى السنة الواحدة	
	دكتوراه	٣٠٠ جنيه فى السنة الواحدة	
	دبلومات	١٥٠ جنيه فى السنة الواحدة	
كليات عملية	ماجستير	٣٥٠ جنيه فى السنة الواحدة	
	دكتوراه	٥٠٠ جنيه فى السنة الواحدة	

ويبلغ متوسط تكلفة تعليم الطالب فى مراحل التعليم المختلفة (الباب الأول والثانى فقط) ما يلى:

(١) يتم دفع مبلغ الرسوم على قسطين فى بداية كل فصل دراسى. ومن الجدير بالذكر فإن مبلغ الرسوم قليل للغاية اذا أخذنا فى الاعتبار معدل التضخم السائد حاليا وان يومية العامل البسيط لا تقل عن عشرة جنيهات فى اليوم الواحد، وان طبقة الحرفيين اصبحت تربح الكثير ولا يوجد أى قنات للسعر تتقيد بها.

obeikandl.com

أولا: التعليم العام:

الابتدائى	١٦٠ جنيه
الاعدادى	١٣٧ جنيه
الثانوى العام	١٩٦ جنيه

ثانيا: التعليم الجامعى:

متوسط تكلفة التعليم الخاصة بالطالب ٢٠١١ جنيه سنويا

ملحوظة:

هذا الرقم خاص بمتوسط تكلفة الطالب فى كل من الكليات العملية والنظرية. وبالطبع فإن طالب الكليات العملية يكلف رقما أعلى بكثير من متوسط التكلفة المذكور. وتقدر جامعة الاسكندرية أن تكلفة طالب الطب فى العام تبلغ ٣٥٧٦ جنيها، وتكلفة طالب التجارة ١٩٠ جنيها فقط.

وفى النهاية نود أن نقول أن رسوم النشاط والمعامل والكتب وغيرها المقترحة لاتغطى الا جزءا من تكاليف التعليم الاجمالية[1]. ومن ثم فإن مبدأ مجانية التعليم يظل سارى المفعول. الا أن الدخل المتوقع الحصول عليه لاشك فإنه سوف يساعد فى رفع كفاءة العملية التعليمية وذلك بتوفير عدد أكبر من المدارس، وتدعيم المعامل وادخال الحاسب الالى بالنسبة للتعليم العام. وبناء مزيد من قاعات الدرس والمدرجات وتدعيم المعامل والمكتبات بالنسبة للتعليم العالى مما يعود بالنفع الكبير على المجتمع المصرى.

ثالثا: تقديم قروض للطلبة (أو بنك الطلبة):

فى خلال العقود الثلاثة الماضية انتشرت برامج اقراض طلبة الجامعات سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية. ويتم تقديم هذه القروض بواسطة الوكالات الحكومية

(١) بلغت جملة اعتمادات الموازنة الخاصة بالتعليم العام حوالى ١٥٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٨/ ١٩٨٩ (جدول ٤-٣ و٤-٤)، بينما يبلغ الدخل المنتظر من الرسوم المقترحة حوالى ٥٠٠ مليون جنيه (جدول ٦-٢). أى أن الطالب يدفع فى المتوسط ثلث تكاليف تعليمه.

أو البنوك التجارية، أو المؤسسات المالية. أو بانشاء بنك متخصص لاقراض الطلبة (أو بنك الطلبة). وذلك بضمان الحكومة أو بضمان أسرة الطالب. ويتم تقديم هذه القروض بسعر فائدة منخفض أو بدون سعر فائدة. ويقوم الطالب بسداد القرض الذى حصل عليه أثناء تعليمه وذلك بعد تخرجه واستلامه العمل، على أن يتم السداد على فترة زمنية طويلة (عشر سنوات مثلا).

ومن الجدير بالذكر فإن نظام إقراض الطلبة يشتمل على عنصرى الكفاءة efficiency والعدالة equity على النحو التالى:

١) أن التعليم يعتبر نوعا من الاستثمار المربح للطالب ولأسرته وذلك لأن الطالب يستطيع الحصول على التمويل اللازم عند الحاجة اليه، ثم يقوم بسداد القرض الذى حصل عليه على أقساط مريحة بعد تخرجه واستلامه العمل.

٢) أن هذا النظام أكثر عدالة من نظام التعليم المجانى المتاح لجميع الطلاب من أغنياء وفقراء على حد سواء. حيث قد اتضح لنا أن هذا النظام يستفيد منه الطلاب القادرين ماديا أكثر بكثير من الفائدة التى تعود على أبناء الفقراء. أى بمعنى آخر فإن نظام التعليم المجانى فى مرحلة الجامعة يترتب عليه تحويل للدخل من الفقراء إلى الاغنياء.

ويوجد نظام قروض الطلبة فى عدد ١٨ دولة فى أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبى، ويوجد كذلك فى عدد من الدول الأفريقية (كينيا ونيجيريا) والدول الاسيوية (باكستان، الهند، سريلانكا). وقد احلت كولومبيا هذا النظام فى عام ١٩٥٠. وقد ساعدت القروض المقدمة للطلبة فى زيادة الطلب على التعليم وذلك عن طريق تقليل تكاليف التعليم الخاص، وتمكين الكثير من الطلاب الفقراء من الالتحاق بالجامعات.

وقد تغطى القروض تكاليف التعليم وكذلك تكاليف الاقامة والاعاشة. اما إذا كان التعليم العالى مجانيا فإن القروض المقدمة للطلبة تكون لمواجهة تكاليف الاقامة والاعاشة. وتختلف شروط الاقراض وكذلك شروط سداد القروض من دولة إلى أخرى. ولكنها تتفق أساسا فى أنها قروض ميسرة أى بأسعار فائدة منخفضة، ويتم سدادها على أقساط طويلة بعد تخرج الطالب، وربما استلامه العمل وذلك لأنه لا يمكن أن يبدأ

الطالب فى سداد القرض بينما كان عاطلا عن العمل. وبالطبع كلما طالت فترة سداد القرض فإن العبء الحقيقى للقرض يقل بمرور الوقت وذلك بفعل التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

وبالنسبة لمصر فنحن نقترح انشاء بنك للطلبة على غرار بنك العمال أو بنك القرية، يمنح طلاب الجامعات قروضا لمعاونتهم على الاستمرار فى دراستهم الجامعية. وان تقوم أسرة الطالب بضمان القرض(١). وبعد انتهاء الطالب من دراسته وتسلمه للعمل فإنه يقوم بسداد القرض وذلك على أقساط طويلة شهرية أو نصف سنوية قد تمتد إلى عشر سنوات.

ويجب أن نفرق فى هذا الصدد بين نظام اقراض الطلبة المقترح ونظام الاعانات (أو التكافل الاجتماعى) الموجود فى الجامعة فى الوقت الحاضر. حيث ان النظام الاخير يقدم منحا لا ترد وأن الطالب يحصل على الاعانة بعد تقديمه للمستندات التى تفيد بأنه طالب فقير ويستحق الاعانة، وبعد قيام الاخصائى الاجتماعى بزيارة أسرة الطالب والتأكد من صحة البيانات المقدمة. وكلها بالطبع أمور صعبة ومعقدة وغير كريمة بالنسبة للطالب ولأسرته. وهذا يفسر قلة عدد الطلبة الذين يستفيدون من هذا النظام فى الوقت الحاضر.

أما نظام بنك الطلبة فهو مختلف تماما فهو يقدم قروضا للطلبة يجب سدادها فيما بعد. كما أن القرض يقدم للطالب بمجرد استيفاء شرط ضمان الاسرة للقرض، وليس بعد دراسة الحالة الاجتماعية لاسرة الطالب. وضمان الأسرة للقرض أمر هام لأنه أولا يؤكد التزام الطالب أمام أسرته برد القرض بعد التخرج واستلام العمل. وثانيا أنه يجعل الاسرة على علم بالموارد المالية الاضافية (قيمة القرض) التى حصل عليها الطالب من بنك الطلبة. ويمكن الاسرة من مراقبة كيفية انفاق الطالب للقرض وأن الأموال تذهب إلى الأهداف المشروعة التى تم الاقتراض من أجلها.

---

(١) على غرار قيام أسرة الطالب المبعوث بضمان رد قيمة البعثة فى حالة امتناع الطالب المبعوث عن العودة إلى الوطن بعد انتهاء بعثته.

ويتم تغطية رأسمال بنك الطلبة من ثلاثة مصادر وهى: الحكومة، قطاع المال والأعمال، الاعانات الدولية[1]. وذلك على أن تقوم كل جهة بتقديم ثلث رأس المال وأن يتم تحديد قيمة القرض الذى يحصل عليه الطالب شهريا خلال العام الدراسى. وان يتم سداد قيمة القرض على فترة تمتد إلى عشر سنوات بعد تخرج الطالب واستلامه للعمل. وان يكون القرض بفائدة رمزية (عمولة منح القرض). وبالطبع فإنه فى ظل التضخم الذى يصل إلى حوالى ٣٠٪ سنويا فإن الاعباء الحقيقية لسداد قيمة القرض سوف تكون قليلة.

ونظام الاقراض المقترح سوف يساهم بالفعل فى تمكين الاسر الفقيرة من الالتحاق بالكليات الجامعية بصفة عامة، وبالالتحاق بالكليات عالية التكلفة بصفة خاصة وهى كليات القمة مثل الطب البشرى، طب الاسنان، الصيدلة، الهندسة. ويسمح نظام الاقراض بتقليل الاعتماد على مجانية التعليم الجامعى بشكلها الحالى، الذى اثبتت التجربة عدم استفادة أبناء الطبقات الفقيرة منه وخاصة بالنسبة لكليات القمة السابق ذكرها.

رابعا: تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى:

إن التعليم الفنى (صناعى، زراعى، تجارى) وكذلك التدريب المهنى يجب أن يتم تمويله جزئيا فقط بواسطة الحكومات. ولكن معظم التمويل يجب أن يأتى من كل الجهات المستفيدة من هذا النوع من التعليم أو التدريب. والمستفيدون هم رجال الصناعة والبنوك والمؤسسات التجارية والزراعية سواء التابع منها للقطاع العام أو القطاع الخاص.

---

(١) كذلك فإنه يجب تشجيع قدامى الخريجين من رجال الأعمال الأثرياء العاملين بالداخل والخارج، على المساهمة فى رأسمال بنك الطلبة المقترح. وهذا يتطلب إنشاء جهاز لمداومة الاتصال بهؤلاء الخريجين ودعوتهم فى المناسبات المختلفة كما تفعل الجامعة الأمريكية بالقاهرة وكذلك الكثير من مدارس اللغات بالقاهرة والاسكندرية.

ومن الجدير بالذكر فإن اشتراك رجال الأعمال المستفيدين من التعليم الفنى والتدريب، بتمويل الجانب الاكبر من التكاليف، من شأنه أن يعطى هؤلاء المستفيدين دورا هاما فى اعداد برامج الدراسة وبرامج التدريب الخاص بهذه المؤسسات التعليمية. وهذا من شأنه أن يجعل الدراسة والتدريب الذى يحصل عليه الطالب متمشيا مع احتياجات رجال الأعمال واحتياجات سوق العمل. ومن ثم تقل شكوى رجال الأعمال من أن الخريج يتعلم أشياء لا تتمشى مع احتياجات الوظائف التى يشغلونها بعد تخرجهم، ويتم بالفعل التلاحم بين قطاع الأعمال ومؤسسات التعليم الفنى والتدريب المهنى.

ولتمويل التعليم الفنى والتدريب فإنه يجب تخصيص نسبة معينة من الأرباح تحول تلقائيا أو فرض ضريبة معينة على قوائم المرتبات[1] Payroll tax يدفعها رجال الأعمال (قطاع عام وخاص على حد سواء). مع منح رجال الأعمال مزايا ضريبية على المبالغ التى يحولونها إلى التعليم الفنى والتدريب المهنى. اذ لابد أن يكون هناك مغريات أو حوافز تجعلهم يتسابقون فى دعم هذا النوع من التعليم الذى نحتاجه بشدة فى مصر سواء فى الحاضر أو المستقبل.

ويوجد فى أمريكا اللاتينية عدد ٢٣ مؤسسة للتدريب بلغت تكاليفها بليون دولار فى عام ١٩٨٠. وقد تم تمويل الجانب الاكبر من هذه التكاليف عن طريق مؤسسات الأعمال المختلفة، وذلك بفرض ضرائب على قوائم المرتبات. وقد أدى تمويل المعاهد الفنية ومؤسسات التدريب عن طريق رجال الأعمال إلى تشجيع وتطوير هذه المؤسسات والمعاهد وجعلها تتمشى مع الاحتياجات العصرية للنشاطات الاقتصادية المختلفة (من زراعة وصناعة وتجارة).

كذلك تلعب المعونات المقدمة من الجهات الدولية المختصة دورا هاما فى تمويل مؤسسات التدريب والمدارس الفنية. ونحن فى مصر أحوج ما نكون إلى دعم مدارس التعليم الفنى. وقد نجحت سياسة وزارة التعليم فى تشجيع مزيد من الطلاب على

---

(١) يجب أن تكون الضريبة معتدلة حتى لا تؤثر سلبيا على عدد العاملين وتزيد من حدة البطالة.

الالتحاق بالتعليم الفنى حتى وصل أعداد هؤلاء الطلاب إلى ٩٥٠ ألف طالب عام ٨٩/ ١٩٩٠. ولكن تعانى مدارس التعليم الفنى من عدم توافر الامكانيات الكافية حتى تجعل هذا النوع من التعليم متطورا وجادا ويفى بالفعل باحتياجات المجتمع. ولا يمكن تحميل الحكومة بكل أعباء هذا النوع من التعليم. بل يجب أن يقوم قطاع الأعمال – على نحو ما افترضنا سابقا – بتوفير القدر الأكبر من التمويل وذلك عن طريق تحويل نسبة من الأرباح إلى صندوق خاص للانفاق على التعليم الفنى والتدريب. كذلك يحصل هذا الصندوق على جزء من موارده من برامج المعونات المقدمة من الدول المختلفة ومؤسسات التمويل الدولية المهتمة بالتدريب مثل البنك الدولى وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

خامسا: مساهمة المجتمع العينية فى دعم التعليم:

تشجع الكثير من الدول النامية عملية اشتراك المجتمع المحلى فى دعم العملية التعليمية. وذلك فى ضوء الازمات المالية التى تعانى منها المؤسسات التعليمية فى هذه الدول. ومع شىء من التشجيع فإن مجتمع القرية أو المدينة – الذى يستفيد أبناؤه مباشرة من اقامة المدرسة الجديدة – بالمساعدة فى هذا الصدد، وكل حسب استطاعته. فبعض العائلات الثرية تقوم بالتبرع بقطعة أرض، وأخرى تقدم مواد البناء، والأفراد القادرين ماليا يقومون بالتبرع بعملهم وجهودهم وذلك بإقامة مبنى المدرسة.

وفى دولة نيبال مثلا فإننا نجد أن كل المدارس الابتدائية تقريبا، والكثير من المدارس الثانوية، قد تم اقامتها وصيانتها بواسطة المجتمعات المحلية. وفى تنزانيا يقوم المزارعون بعملية بناء المدارس الابتدائية، وبناء مساكن المدرسين، بينما تقوم الحكومة بمدهم بمواد البناء.

ونحن فى مصر فى أشد الحاجة إلى قيام المجتمع المحلى سواء فى الريف أو المدينة بالمساعدة فى انشاء مدارس جديدة، وتزويدها باحتياجاتها من الاثاث والأجهزة والمعامل والمكتبات. وهذا يرجع إلى أن الموازنة العامة للدولة لا تستطيع أن توفر الأموال الكافية لبناء العدد المطلوب من المدارس والذى يقدر بالالاف وذلك حتى يمكن تخفيف كثافة الصفوف الدراسية، والتخلى عن نظام التعليم ذى الفترتين، أو الثلاث فترات والمنتشر فى كثير من المدارس الحكومية فى مراحل التعليم المختلفة. مما يرفع من

كفاءة العملية التعليمية. ويفسح المجال لاستيعاب الكثير من الأطفال فى مرحلة التعليم الاساسى، ويساعد فى القضاء على الأمية بين الصغار.

obeikandl.com